تداعيات ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

م.م شذى سالم دلي

الملخص

تعد ظاهرة غسـيل الاموال واحده من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وخصوصا ما بعد عام ٢٠٠٣ اذ تعد هذه ، الظاهرة جريمة منظمه لها اساليبها ومناهجهـــا وتعد من اخطر الجرائم المالية نظراً لانعكاساتها المباشرة على الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية على مستوى الافراد والمجتمع والمؤسسـات ،فضلا عن ذلك تعد واحده من ابرز المشكلات الاقتصادية تعقيداً بسبب مساهمتها في تعظيم حالـــة اختلال التوازن والاستقرار واللذان يعدان الركيزة الأساسية لتحقيق مجتمـــــع الرفاهية والتنمية والتطور.

ولم يشهد العراق هذه الظاهرة بشكل كبير من قبل حيث وإذ كانت موجوده فهي حالات ولم تـــصل الى ظاهره تستحق البحث ولكن من الملفت للنظر ان تداعيات هذه الظاهرة بدأت تنتشر بسرعة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب غياب الحكومة وتعطيل مؤسساتها المالية والقانونية والخدمية من جهة وتدوير الاقتصاد العالمي ونمو اسواق المال الدولية من جهة أخرى، الامر الذي أدى الى نمو ظاهرة غسيل الأموال سريعا في العراق وخلفت اثار سلبية على المجتمع والاقتصاد واصبح العراق بيئة ملائمة لغسيل الاموال بشقيها الجريمة وعملية غسلها مما يعظم من اثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية بظل ضعف القوانين والتشريعات والاجراءات التي تحد من هذه الظاهرة.

Abstract

Money laundering is one of the main challenges facing the Iraqi economy and especially the post-2003 phenomenon, as this is, the phenomenon of organized crime have methods and curricula and is one of the most serious financial crimes due to the direct impact on the intellectual aspects
And economic, political and ethical at the level of individuals, society and institutions, as well as it is one of the most complicated economic problems because of their contribution to expand the state of imbalance, stability and who promise the essential foundation for achieving prosperity and development and community development.
Iraq did not witness this phenomenon largely by where Taking existed are cases did not reach to the phenomenon worthy of research, but it is striking that the repercussions of this phenomenon began to spread rapidly after 2003 because of the absence of the government and disrupt the financial, legal and service institutions on the one hand and rotate the global economy and the growth of markets International money on the other hand, which led to the growth of the phenomenon of money laundering quickly in Iraq and left a negative impact on society and the economy and Iraq became a favorable environment for money laundering in both the crime and the process of washed, maximizing the negative economic and social effects in the shadow of the weakness of laws and regulations and procedures that limit this phenomenon .

المقدمـــــة

تعد ظاهره غسيل الاموال من الظواهر الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها ، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الاموال عبر الدول المختلفة في ظل تحرير التجارة الدولية فتعد عمليات غسيل الاموال من اهم النشاطات الاقتصادية الاجرامية ، التي تحقق ارباحاً عالمية .

والعراق لم يؤالف هذه الظاهرة من قبل وان كانت موجوده فهي حالات ولم تـــصل الى ظاهره تستحق البحث . ولكن بعد احتلال العراق عام 2003 اصبحت ظاهره بسبب غياب الحكومة وتعطيل مؤسساتها المالية والقانونية والخدمية من جهة وتدوير الاقتصاد العالمي ونمو اسواق المال الدولية من جهة اخرى.

ولأهمية هذه الظاهرة وما ينتج عنها من اثار سلبيه اقتصاديه وسياسيه واجتماعيه واختلالات قيميه في المجتمع العراقي كان اختيارنا لهذا الموضـــــوع لكي يكون عنوان بحثنا .

مشكلة البحث :

إن ظاهرة غسيل الأموال تمثل أهم الأخطار غير المنظورة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي على مستوى العالم، وهي ترتبط بأنشطة غير مشروعة وعمليات مشبوهة يتحقق منها دخول طائلة تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي العالمي، لذلك آثرنا تحليل تلك الظاهرة لبيان آثارها الخطرة على الاقتصاد, فأن مشكلة البحث تتبلور في الاجابة على الاسئلة التالية :

١- ماهي الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال .
٢- ماهي اهم الوسائل مكافحة هذه الظاهرة .
٣- هل لبعض الانشطة الاقتصادية دور فاعل في مكافحة هذه الظاهرة .

أهداف البحث:

تحليل ظاهرة غسيل الأموال والوقوف على أهم مراحلها و اسبابها ومن ثم آثارها التي تصيب الجسم الاقتصادي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، ومعرفة المصادر المغذية لتلك الظاهرة.

١- العلاقة القائمة بين الجهاز المصرفي والظاهرة وماهية انعكاسات إجراءات الجهاز المصرفي على الظاهرة.
٢- التعرف على جدوى وفاعلية التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

فرضية البحث

إجراءات وتشريعات واليات عمل الجهاز المصرفي يمكن أن تكون المنبع الذي يغذي ظاهرة غسيل الأموال ويعمل على استشرائها أو تكون المصب الذي يحجم الظاهرة ويحد من آثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

المبحث الأول

الاطار النظري لظاهره غسيل الاموال

اولا : ظاهره غسيل الاموال مفهومها ، مراحلها ، اساليبها . مصادرها

١-مفهوم عملية غسيل الاموال Money Laundering Concept

تعد ظاهرة غسيل الأموال اخطر جرائم الاقتصاد، إنها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال ، وهي أيضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الأنشطة الإجرامية ومكافحة أنماطها المستجدة ،غسيل الأموال مصطلح يراد فه باللغة الإنكليزية**(Money Laundering**[١] وقد ترجم إلى العربية لعديد من المرادفات منها تبيض الأموال الملوثة و/أو تنظيف الأموال القذرة و/أو الاستثمارات الكاذبة و/أو تطهير العملة و/أو الأموال السود ، وعلى الرغم من تعدد مرادفات المصطلح ، إلا أن هنالك ميل أو شبه إجماع إلى ترجمته المصطلح إلى غسيل الأموال وهي الترجمة التي أخذت من قبل الأمم المتحدة ، وللمصطلح دلالته العلمية ، والتي يمكن تأشيرها من خلال مجموعة من التعاريف موضحين من خلالها المعنى العلمي العام للمصطلح ، والمعنى العلمي الخاص وعليه تصنف التعاريف بموجب الدلالة العلمية للمصطلح إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتضمن التعاريف ذات المعنى العلمي العام

المجموعة الثانية : تتضمن التعاريف ذات المعنى العلمي الخاص

المجموعة الأولى : التعاريف ذات المعنى العلمي العام

تم تعريف ظاهرة غسيل الأموال بتعابير شكلية متنوعة أضفت عليها صفة العمومية ، فقد عرفت الظاهرة بأنها ((عملية إخفاء أو تمويه المصادر غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة ألمتاتيه عن ارتكاب الجرائم المنظمة كتجارة المخدرات وتدريب الأشخاص والأسلحة والتهرب الضريبي وتزوير النقود وتجارة الرقيق والبغاء واختلاس المال العام ، ومن ثم العمل على إدخال هذه الأموال في نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية وصولا إلى تداولها بصورة طبيعية في غير زمان ومكان))[٢].

أو ((عملية تحويل الأموال غير المشروعة الناتجة في العادة عن تجارة المخدرات والرقيق الأبيض وتهريب وتزييف العملات والتحف النادرة والأعضاء البشرية وغير ذلك ،إلى أموال مشروعة وبطرق مختلفة))[٣] .

وقد عرفها البعض على أنها ((عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غيرها من أنواع الجريمة لإضفاء الشرعية على الدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى عن المجرمين في الجرائم الأساسية وعادة ما تضم هذه المجموعات فئة جديدة من المجرمين تضم أشخاصاً من رجال الأعمال والمحاسبين وغيرهم نظراً لما تحققه عمليات غسيل الأموال من الأرباح يبلغ متوسطها (10%)

---

(١) New anti - Money Laundering Unit setup, Flagship E - Commerce Ltd, Belfast, Ireland, 1 - July 2003, Internet, P:1. *http://www.4ni - co.uk*

(٢) د. احمد سفر ، المصارف وتبيض الأموال تجارب عربية وأجنبية ، اتحاد المصارف العربية ، 2001 ، ص19 .

(٣) الموسوعة الأمنية العربية ، غسيل الأموال في العالم وتداعياته السلبية ، انترنيت ، ص2 .

http://www.Arabic security encycl.com

من حجم الأموال التي يتم غسيلها لإضفاء الشرعية على هذه الأموال للإخفاء مصادرها غير المشروعة في الأصل))[٤].

المجموعة الثانية : التعاريف ذات المعنى العلمي الخاص

وهذه المجموعة تضم عددا من التعاريف ذات الدلالة العلمية المتخصصة للظاهرة وعليه ارتأينا تصنيفها طبقا لطبيعة البعد الذي يتضمنه كل تعريف وكالاتي:

أ/ البعد المالي

وبموجب هذا البعد تم تعريف الظاهرة على انها ((عمليه إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء معلومات مغلوطة بأي وسيله كانت وتحويل الأموال أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها ، تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيله من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية))[٥].

ب/البعد الاقتصادي

وبموجب هذا البعد عرفت الظاهرة على إنها ((مجموعة الأنشطة التي تتم بعيداً عن أجهزة الدولة، ولا تسجل في حسابات الدخل القومي))[٦].

في حين عرفها البعض على انها الأموال السود (**BlackMony**) وتعني الأموال التي لا تدفع الضرائب))[٧].

ج/البعد القانوني

وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لعمليات غسيل الأموال من الناحية القانونية ألا أنه كان هنالك شبه اتفاق على تعريف الظاهرة على أنها ((مجموعة العمليات التي يتم بمقتضاها تسجيل الأرباح المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي داخل النظام المالي، بحيث يصعب التعرف على الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن أنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعه))[٨].

في حين عرفها البعض على أنها ((قبول ودائع أو تحويل أموال مع العلم أن هذه الودائع أو الأموال مستمدة من عمل غير مشروع أو إجرامي وذلك بإخفاء مصدر تلك الأموال أو التستر عليه أو لمساعدة أي شخص يعد فاعلا اصليا أو شريكا في ذلك العمل على الإفلات من النتائج القانونية لفعله))[٩].

د/البعد الديني

أن تعريف ظاهرة غسيل الأموال من الناحية الدينية على إنها ((عملية تتم بمقتضاها إدخال الأرباح المتولدة عن التجارة الحرام المنطوية على الجرائم في النظام المالي العالمي ، وبعد تلك العملية يصبح من

---

(٤) المنظم السعودي، إعادة تشكيل إجراءات مكافحة الغسيل للحد من جريمة العصر، جريدة الرياض الاقتصادي ، العدد/ 12873 ، 19 سبتمبر 2003 ، انترنيت ، ص1 . http://www.economy Alriyadh.com

(٥) ا. جمال الطيب عبد الملك ، مكافحة غسيل الأموال ، نشرة التجارة والتنمية ،2002 ،انترنيت ، ص1 . http://www.bankofcd.com

(٦) د. إيمان عبد خضير ، المصارف وظاهرة غسيل الأموال ..... الآثار والمعالجات، وقائع غير منشورة للمؤتمر العلمي المالي الأول ، مايس / 2002 ، ص3 .

(٧) نفس المصدر الرابع أعلاه ، ص79 .

(٨) غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي الآثار وجهود المكافحة ،انترنيت، ص1 . http://www.GuifCoop.com

(٩) فلاح حسن ثويني ، باسم عبد الهادي ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الصعيد الدولي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد/ 40 ، تموز/ 2002 ، ص 7

الصعب التعرف على مصادر هذه الأموال))[١٠]، ويتم تحديد الأنشطة غير المشروعة حسب وجهة نظر المشرع الديني مما يتفق والشريعة الإسلامية.
من هذه التعاريف المستعرضة يمكن أن نستنبط إلى حد ما طبيعة الأسباب التي أدت إلى استشراء هذه الظاهرة، وتدويلها أو إضفاء صفة العالمية عليها، وهذا ما سنتناوله من خلال المبحث الثاني.

٢/ مراحل غسيل الاموال

تمر عمليات غسيل الاموال بثلاثة مراحل رئيسية تضم كل مرحلة العديد من الخطوات التي قد تختلف وفقاً لأسلوب وكيفية واتمام العملية وبصفة عامة فأن مراحل غسيل الاموال تتمثل فيما يلي [١١]):

- **الخطوة الاولى / مرحلة الايداع Placement :** وتعني التخلص الفعلي من الاموال النقدية المتحصلة من النشاط غير المشروع ويقصد بها يقوم غاسل الاموال بإدخال الاموال المتأتية من النشاط غير المشروع في النظام المصرفي ، ومن تلك الأنشطة غير المشروعة تجاره المخدرات ، الدعارة ، تجاره السلاح غير المشروع سواء على المستوى المحلي او الدولي ، ويمكن ان تتضمن هذه المرحلة معاملات على النحو التالي :

❖ تجزئه المبالغ النقدية الكبيرة الى مبالغ اصغر وايداعها مباشرة في حساب مصرفي .
❖ نقل المبالغ النقدية عبر الحدود لإيداعها في مؤسسات مالية في الخارج ، او لشراء بضائع ثمينة مثل التحف الفنية والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة ، والتي يمكن بعدئذ اعادة بيعها مقابل السداد بشيك او بحواله مصرفية.

- **الخطوة الثانية / مرحلة التغطية (التمويه) Layering :** وتعني فصل العائدات غير المشروعة عن مصادرها من خلال عمليات تمويه تتمثل في المعاملات المالية لغرض التعتيم والتمويه .

وتتم في هذه المرحلة اجراء سلسلة من العمليات المالية المعقدة لإخفاء الاصل غير المشروع للأموال وتمثل هذه المرحلة اهمية كبيرة لغاسلي الاموال الذين يعتمدون على خلق طبقات مركبه ومضاعفة من الصفقات التجارية والتحويلات المالية والتي تعتمد على اخفاء العائدات غير مشروعه وتمويه طبيعتها وقطع صلتها بمصدرها الاجرامي لاستخدامها بحريه في اغراض مختلفة .
تعتبر هذه المرحلة من اكثر المراحل تعقيداً واكثرها ارتباطاً بطبيعة الدولة اذ يمكن ان تتضمن هذه المرحلة معاملات عن النحو التالي :

❖ الحوالات البرقية للنقد المودع من حساب الى اخر.
❖ نقل الاموال بسرعة فائقة من دولة لأخرى لاسيما صوب المناطق المالية الامنة .
❖ تحويل النقد المودع الى ادوات مالية .
❖ اعادة بيع البضائع الثمينة والادوات المالية .
❖ الاستثمار في العقار والانشطة التجارية المشروعة.
❖ التواطئ مع المصارف الوطنية والأجنبية واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني.

- **الخطوة الثالثة/ الدمج Integration :** ويقصد بها اخفاء الصفة الشرعية الظاهرة على الثروات غير المشروعة من خلال اعادة ادخال ما يبدو انه اموال تجارية طبيعية الى الاقتصاد ،في هذه المرحلة من

([١٠]) د. فالح عبد الكريم الشيخلي، ..... ، نفس المصدر السابق، ص ٧.
[١١]) محسن حمد الخضري ، غسيل الاموال ، مجموعه النيل العربيه ، القاهره ،٢٠٠٣.ص٥٥.

عملية عسيل الاموال استيعاب الاموال ذات المصادر غير المشروعة عن طريق دمجها في عمليات مشروعة او انشطه اقتصادية مشروعة بحيث يصعب فصلها عن العائدات المالية للأعمال القانونية المشروعة وقد يختار غاسل الاموال استثمار الاموال في العقار او الاصول الفخمة او المشروعات التجارية [١٢]).

وفيما يلي مخطط توضيحي لمراحل غسيل الأموال الثلاثة :-

شكل (١)

مراحل غسيل الأموال

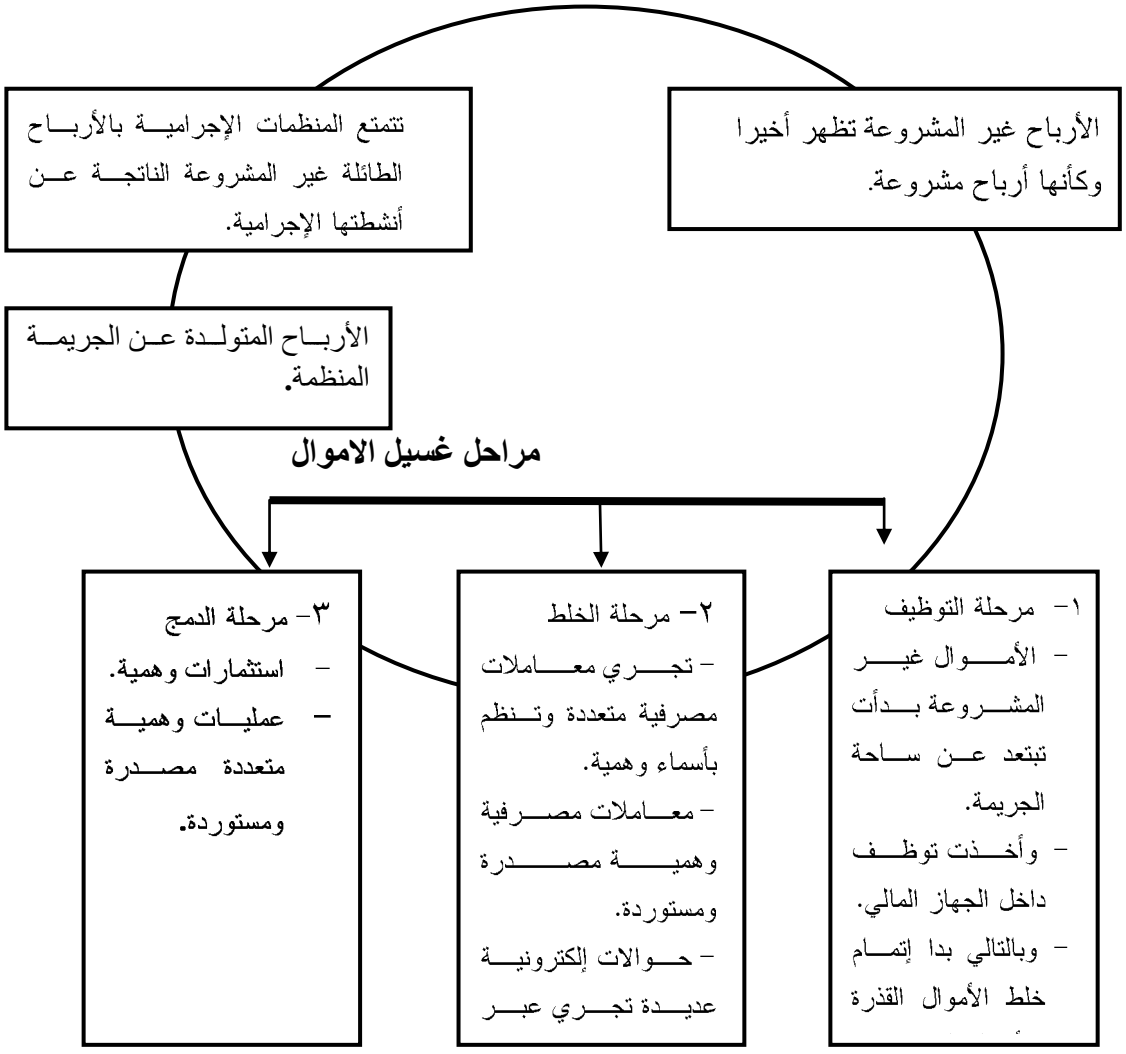

٣ / اساليب نشوء ظاهرة غسيل الأموال

يقصد بأساليب غسيل الاموال تلك الطرق المستخدمة من قبل غاسلي الاموال ، ولتمويه مصادرها وذلك من خلال تحويلها الى اصول وممتلكات تبدو بصورة مشروعة في ذاتها وهناك عدة اساليب تتم من

[١٢] محمد علي العريان ، عمليات غسيل الاموال ، واليات مكافحتها ،الإسكندرية ، دار جامعه الجديدة للنشر ، ٢٠٠٥

خلالها عمليات غسيل الاموال وتختلف هذه الاساليب باختلاف الظروف المحيطة بكل عملية وطبيعتها والتي تتغير من مكان لأخر ومن زمان لأخر ، وفيما يلي بعض هذه الاساليب [١٣]).

١- **الايداع والتحويل عن طريق المصارف** : تعلب المصار ف دورا رئيسيا في تلك العمليات المشبوهة ، مما يؤدي الى ان تصبح هذه المصارف طرفا فعالا فيها ، اذ يمكن لغاسلي الاموال اخفاء العائدات غير المشروعة عن طريق ايداعها في احد المصارف ثم في مرحلة تالية يتم تحويلها الى احد البنوك الموجودة في الخارج .

٢- **الفواتير المزورة :**قد تتمثل عملية غسيل الاموال من خلال شراء او بيع السلع والخدمات بين الشركتين عن طريق عمليات صورية يقوم فيها غاسل الاموال بشراء سلع من شركه التي يراد تحويل الاموال اليها وذلك من خلال عده صور مثل رفع قيمة السلع والخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول او عن طريق ارسال فواتير مزوره بصفة كلية فيكون المبلغ المدفوع يمثل المال المغسول .

٣- **اعاده الاقتراض :** يتم ايداع الاموال غير المشروعة لدى أي بلد خارجي تتوافر فيه مزايا معينة ، مثل عدم وجود ضرائب علي الدخل او انعدام الرقابة على البنوك وسهوله تأسيس او شراء الشركات بالإضافة الى الاستقرار السياسي والنقدي وتوافر وسائل الاتصال الحديثة ، وعندئذ يطلب المقترض قرضاً من احد البنوك المحلية في بلد اخر بضمان تلك الاموال المودعة في بنك البلد الاجنبي .

٤- **استخدام المؤسسات المالية غير المصرفية :**والتي تلعب دوراُ في عمليات تبادل الاموال سواء عن طريق المشاركة او المساهمة في هذه العمليات مثل شركات الصرافة وشركات السمسرة العاملة في مجال الاوراق المالية وغيرها فقد يلجأ غاسلو الاموال الى هذه المؤسسات في سبيل اخفاء المصدر الاصلي غير الشروع لهذه الاموال واظهارها في صوره مشروعه وقانونيه .

٤- مصادر غسيل الاموال

يمكن الاشارة إلى مصادر غسل الأموال من خلال التالي [١٤].

١- التجارة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية .
٢- التجارة غير المشروعة لمختلف أنواع الاسلحة النارية والذخائر.
٣- جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام والتعدي عليه.
٤- جرائم الإضرار بالبيئة(النفايات السامة والنفايات النووية.
٥- الفساد الإداري والمالي والسياسي (ويسمى أحياناً جرائم أصحاب الياقات البيضاء)
٦- الإرهاب والقرصنة وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن للمطالبة بفدية.
٧- جرائم الغش والاحتيال وخيانة الامانة وعمليات الغش التجاري.
٨- التهرب الضريبي.
٩- السرقة بمختلف أنواعها بما فيها سرقة الاثار وسرقة حقوق الطبع والتوزيع للمصنفات الادبية أو العلمية والاقراص المدمجة للكومبيوتر.

[١٣]) محمد علي العريان ، مصدر سابق ، ص٤٧.
[١٤]) شفيق ابراهيم حداد ، غسيل الاموال المفهوم الطرق الاثار الاقتصادية ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٩،ص ٦.

ثانياً / التحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لظاهرة غسيل الاموال

ا- الاثار الاقتصادية لظاهره غسيل الاموال

تؤثر عمليات غسيل الأموال على أداء مجمل مكونات الاقتصاد الكلي خاصة إذا ما واكبها وجود اقتصاد خفي يتضمن أنشطة اقتصادية غير مشروعة، ويعتقد البعض ان نتائج غسيل الاموال قد تكون ايجابية خاصة للدول النامية اذ يتم استثمارها في المشاريع الانتاجية والمتوسطة او طويلة الاجل ، ولكن من خلال التجارب تبين ان الدول التي سمحت للمجرمين بممارسة غسيل الاموال تعرضها لمخاطر اقتصادية واجتماعية خطيرة ، حيث تتجه الاموال الى الربح السريع والتوظيفات قصيرة الاجل دون النظر الى المخاطر الكبيرة على النظام الاقتصادي والمصرفي ، اذ انها تبقي المصارف تحت رحمة اموال العصابات الاجرامية ([١٥]).

وبالتالي فان ظاهرة غسيل الأموال تؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وسنسعى إلى تحليل الأثر على المتغيرات بالشكل آلاتي :-

أ- الدخل القومي وتوزيعه

تؤثر ظاهرة غسيل الأموال تأثيراً مباشراً على الدخل القومي، ومن ثم فان ذلك التأثير إما أن يكون إيجابياً أو أن يكون سلبياً، حيث يتم استثمار الأموال الناتجة في دول أجنبية وتكون عوائد تلك الاستثمارات في مصلحة تلك الدول ويحرم الاقتصاد القومي من الاستفادة منها ، إذ لو تم تشغيل تلك الأموال في داخل اقتصاد الدولة التي كونها أصحابها على أرضها، بغية رفع حجم الاستثمار وما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة ومن ثم دعم العملية الإنتاجية ومن ثم زيادة المعروض السلعي، فان من شان ذلك التأثير أن يعود بالإيجابية على الدخل القومي، أما التأثير السلبي للظاهرة على الدخل القومي فانه يكمن في أن جانباً من الأنشطة المرتبطة بعمليات غسيل الأموال عادة ما تكون أنشطة هاربة من الضرائب المستحقة عليها، وهو ما يعني انخفاض الموارد المتاحة لتمويل البرامج الاقتصادية فضلا عن المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي، نسبة البطالة ..... الخ، مما يؤدي إلى زيادة صعوبة مهمة السلطات الاقتصادية في اتخاذ السياسات السليمة.

ومن الجدير بالذكر هو أن لظاهرة غسيل الأموال اثراً غير مباشر على الدخل القومي والناتج عن توظيف الأموال غير المشروعة في الاقتصاد، وهو أن الزيادة في الدخول غير المشروعة، ومن ثم حصول بعض الأفراد على دخول لا يستحقونها في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مناظرة، وهو ما يؤدي إلى تفاوت في توزيع الدخل القومي وما يتبعه من مشكلات اجتماعية واسعة، ويرتبط كل ذلك بإحداث نوع من التوزيع العشوائي للدخل القومي، وهذا يعمل ضد تحقيق هدف تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة فيه[١٦].

وعموماً فان ظاهرة غسيل الأموال تعمل على الحد من فعالية السياسات الاقتصادية حيث تسبب الأنشطة غير المشروعة في حصول المسؤولين الواضعين للسياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن

---

[١٥]) رمزي القسوس ، غسيل الاموال جريمهة العصر ...دراسة مقارنه ، دار وائل للنشر ، ط١ ، عمان – الاردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٧.

([١٦]) صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية، قضايا اقتصادية معاصرة، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع، ٢٥ – ٦ – ١٩٩٨ ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص٨٥.

معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل: معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وإحصائيات ميزان المدفوعات.

ب- التخصيص غير الأمثل للموارد الاقتصادية

تؤثر ظاهرة غسيل الأموال على عملية تخصيص الموارد، حيث تعمل على سوء توزيع الموارد وتخصيصها بل واستنزاف الموارد الاقتصادية، وذلك لان الأموال غير المشروعة يسعى أربابها لتوظيفها في مجالات الربح السريع، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع، فبدلا من أن تتجه التخصيصات إلى العمل في المجالات التي يحتاجها المجتمع اكثر، تتجه إلى المجالات غير المشروعة لأنها اكثر ربحا[١٧]، مما يحول من دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية وهذا يعمل ضد هدف التخصيص الكفء للمورد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية ومن ثم تؤثر سلباً على كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية.

ج- انخفاض حجم معدل الادخار المحلي

توجد ثمة علاقة عكسية بين ظاهرة غسيل الأموال ومعدل الادخار المحلي، بمعنى انه كلما زادت ظاهرة غسيل الأموال قل معدل الادخار المحلي والعكس صحيح، إذ أن عملية غسيل الأموال تؤدي إلى هروب راس المال إلى الخارج، وبالتالي تقل المدخرات التي يمكن أن توجه للاستثمار، أما إذا تم غسل الأموال عن طريق شراء الذهب أو التحف الفنية فان هذا يعني الاتجاه نحو الاكتناز ، مما يقلل من الإمكانات الفعلية للادخار، وان النقص في معدل الادخار المحلي الإجمالي يكون ضد تحقيق هدف استقرار الأسعار المعلنة[١٨].

ح- التضخم وقيمة العملة

تؤدي ظاهرة غسيل الأموال إلى حصول أصحابها على دخول كبيرة ومن ثم زيادة في الأنفاق المظهري وخصوصا حينما لا يقابل ذلك زيادة في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وإذا أضيف إلى ذلك نقص معدل الادخار، ونقص إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم، فان ذلك يساهم في زيادة عجز موازنة الدولة وبالتالي ارتفاع الأسعار وبروز ظاهرة التضخم، أما على المستوى الدولي، تساعد ظاهرة غسيل الأموال على تصدير التضخم من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية ، أما بالنسبة لقيمة العملة فان ظاهرة غسيل الأموال تؤثر سلباً عليها، خصوصاً عند بروز ظاهرة التضخم حيث تبدأ قيمة العملة بالانخفاض تدريجياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتأثر قيمة العملة عندما يقوم الغاسلون بتهريب أموالهم القذرة للخارج حيث تستلزم هذه العملية تحويل هذه الأموال القذرة إلى العملات الأجنبية، وهذا يعني زيادة الطلب على هذه العملات الأجنبية وانخفاضه على العملة المحلية وتدهورها وبذلك ستترك هذه الظاهرة آثاراً واضحة على السياسة النقدية للبلد.

خ- نمـــط الأنـــفـاق

أن ظاهرة غسيل الأموال تؤثر سلباً على نمط أنفاق الأفراد ،حيث تحدث تحولاً في نمط الإنفاق من أنفاق نحو السلع والاحتياجات الضرورية إلى أنفاق نحو السلع والاحتياجات الكمالية مثل الإنفاق على العقارات الفاخرة والأعمال الفنية والمجوهرات والذهب والسلع الثمينة مما يؤدي إلى اتجاه المنتجين نحوها الأمر الذي سوف يترك آثاراً سلبية بالغة تصيب الاقتصاد [١٩] .

([١٧]) صلاح الدين السيسي، .....، مصدر سابق، ص٨٦ .
([١٨]) د. عبد المطلب عبد الحميد، .....، مصدر سابق، ص٢٢١ .
([١٩]) د. حمد إبراهيم السقا، .....، مصدر سابق، ص١٤ .

ر- معـدل البطالــة

لا يمكن الفصل بين ظاهرة غسيل الأموال ومعدلات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، إذ أن هروب الأموال من البلاد عبر القنوات المصرفية، أو توجيهها نحو الاكتناز في صورة اقتناء الذهب أو التحف الفنية النادرة، أو توجيهها إلى الأنفاق على السلع الترفيهية وغيرها يعني تعطيل جزء من الدخل القومي عن الاتجاه للاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل للمواطنين حتى يمكن تخفيض حجم البطالة، كما أن جانبا هاما من الأموال التي يتم غسلها في الخارج إنما هي دخول ناتجة عن الفساد السياسي والذي يؤدي إلى تسرب جزء كبير من المنح والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية إلى جيوب المفسدين بدلا من أن توجه إلى الاستثمار المنتج الذي يساعد على زيادة التوظيف وتخفيض حجم البطالة وقد يشوه كذلك معدل البطالة الرسمي، فلو ادرج العاملون على غسيل الأموال كعاطلين فسيبدو معدل البطالة أعلى مما هو عليه في واقع الحال، وهذا بدوره يؤدي بواضعي السياسة الاقتصادية للبلد إلى اعتماد سياسات توسعية إلى مستوى الاستخدام الكامل الذي يشير إليه المعدل الرسمي[٢٠].

ز - مستوى الإنتاجيــة

تؤثر ظاهرة غسيل الأموال تأثيراً سلبيا على مستوى الإنتاجية للبلد، حيث تؤدي ظاهرة غسيل الأموال إلى انخفاض الإنتاجية على مستوى القطاعات المتأثرة، ومن ثم على المستوى القومي، حيث يكون مستوى الإنتاجية اقل مما يمكن أن يتحقق ومن ثم تحقيق معدل زيادة في الدخل القومي اقل مما كان يمكن تحقيقه، وهذا ضد تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي[٢١].

س- النظــام النقــدي

يمكن القول أن الحركة النقدية الناتجة عن غسيل الأموال تؤدي من الناحية الاقتصادية إلى الآثار آلاتية:-

١- تغير الطلب على النقود حيث لا يستجيب للمؤشرات الاقتصادية الكلية.

٢- تغيرات غير محسوبة في أسعار الصرف و أسعار الفائدة .

٣- عدم الاستقرار وارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة لنوعية الأصول التي تديرها المؤسسات المالية بما يؤثر على المتغيرات النقدية.

ش- تعطيل مناخ الاستثمار : إن اتساع نطاق جريمة غسيل الأموال في اقتصاد أي دولة من الدول تعتبر من العناصر المعطلة للاستثمارين المحلي والأجنبي وبتالي تؤدي إلى انعدام المسؤولية والالتزام والثقة ومن ثم لايطمئن المستثمر على حقوقه التي قد تفقد أو تنهب دون أدنى تعويض.

ثانياً: الآثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال

تؤثر غسيل الاموال على المجتمع من ناحية ارتباطها بالجرائم الاجتماعية حيث يسعى غاسلو الأموال القذرة إلى تخصيص قسم من عائدات المخدرات لأقامه مشاريع عدة تتوخى فيما تتوخى، كسب ثقة الجمهور ونيل دعمه، كتنظيم دورات لمحو الأمية وحفلات ترفيهية لعامة الناس ودفع نفقات الطبابة والتعليم لعدد كبير من العائلات وحتى بناء مدينة للفقراء المعدمين، وإنشاء شبكة من الصيدليات وعدد من المباني السكنية وتأسيس

---

(٢٠) د. إيمان عبد خضير، .....، مصدر سابق، ص١٨ .

(٢١) د. عبد المطلب عبد المجيد، مصدر سابق، ص٢٢٣ .

فريق كرة قدم وإنشاء مؤسسات للعناية بالبيئة[٢٢]، إذ أن جميع ذلك يعد غطاء لأبعاد الأنظار عن العمليات غير المشروعة التي يقومون بها.
أما الآثار ذات الصفة السلبية فيمكن تحديدها أو تسميتها بالنتائج الاقتصادية والتي تؤدي الى حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة هي [٢٣]):

أ-البطالة : إن هروب الأموال من داخل البلاد إلى الخارج عبر القنوات البنكية وغيرها ، يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل الوطني إلى الدول الأجنبية ، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين ، ومن ثم تواجه خطر البطالة.
ولا يمكن الفصل بين عمليات غسيل الأموال ومعدلات البطالة ، سواءا في الدول المتقدمة أو النامية .إذ توضح الدراسات أن معدلات البطالة مرتفعة في الدول ذات حجم غسيل الأموال كبير باستثناء اليابان ، وتتراوح المعدلات بين ١٢.٦% في فرنسا و٦.١% في أمريكا .أما الدول التي ينخفض فيها حجم غسيل الأموال فتتراوح معدلات البطالة فيها بين ٩.٦% في الدانمرك ، ٤.٨% في النرويج.
ب-انتشار الأوبئة : تؤدي عمليات غسيل الأموال وخاصة الناتجة عن الفساد الإداري إلى نتائج سيئة في إنجاز مشروعات معالجة المياه والصرف الصحي ، وذلك من خلال عدم التنفيذ الصحيح والدقيق لتلك المشاريع، رغبة في زيادة الأرباح الناتجة عنها ، فتصبح هذه الأعمال عند فشلها كارثة على المجتمع وهذا يؤثر بشكل سلبي وخطير ، حيث يؤد ي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الاجتماعية التي تفتك بالإنسان .إضافة إلى انتشار الأمراض الناتجة عن تناول المخدرات .
ج- تدني مستوى المعيشة: إن عمليات غسيل الأموال تؤثر في توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع بشكل سيئ ، وزيادة أعباء الفقر ع اتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء ،وهذا يعني وجود آثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل الوطني ، ومن ثم وجود علاقة عكسية بين غسيل الأموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع. وفي النهاية حدوث خلل جوهري في القيم الاجتماعية ، وإعلاء قيمة المال بغض النظر عن مشروعيته في تحديد المركز الاجتماعي للإنسان ، وإهدار القيمة الاجتماعية للعمل المنتج، وسيطرة الجهل والأمية على العقول بدلا من التعليم والخبرة العلمية.
د- تهميش أصحاب الكفاءات العلمية : إن غسيل الأموال وما ينتج عنه من وجود أشخاص يمتلكون رؤوس أموال ضخمة غير مشروعة ، يؤدي إلى سيطرة هذه الفئة على المراكز الاقتصادية والسياسية ، ويمنعون أصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا ، إما خوفا من كشف حقيقة مصدر أموالهم غير المشروعة ، وإما خوفا من تهديد مركزهم الذي وصلوا إليه ، بفضل تلك الأموال غير المشروعة.

([٢٢]) د. احمد سفر، مصدر سابق، ص٧٠ .
[٢٣]) محسن أحمد الخضيري : غسيل الأموال، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ . ص ٣٣.

هـ - استغلال اليد العاملة الرخيصة: لقد أوضح النائب السويسري " جان زغلر" في كتابه "سويسرا تحت الشبهات (كيفية استثمار الأموال القذرة من قبل الشركات العالمية ، وكيف تقوم تحت ستار إنشاء المشاريع الجديدة في دول العالم الثالث ن باستغلال اليد العاملة المتدنية الجر لتصنيع معدات وأدوات وبضائع ، لبيعها فيما بعد بأسعار منافسة للطبقات الغنية والمتوسطة ، محققة بذلك أرباحا طائلة ، مضافا إليها الأموال المغسولة من أجل تمويه مصدرها.

ثالثاً: الآثار السياسية لظاهرة غسيل الأموال

تؤثر ظاهرة غسيل الأموال على الجانب السياسي من خلال استخدام تلك الأموال في سبيل تحقيق أغراض سياسية ، حيث تستخدم الأموال القذرة في العمليات الانتخابية وإيصال نواب إلى البرلمان لكي يصبحوا متمتعين بالحصانة النيابية[٢٤]،وتهميش صلاحيات المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال الأمر الذي سيترك اثر بالغ التأثير في حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي الدولي والمحلي على حد سواء، فضلا عن ذلك فقد أثبتت الدراسات وجود علاقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي فضلا عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول النامية مما قد يزعزع أمن واستقرار المجتمعات النامية في دول العالم الثالث، كما تستخدم عمليات غسيل الأموال في توفير الدعم المالي وتمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الصراعات السياسية والاستراتيجية عالمياً، وقد تلجا بعض أجهزة المخابرات والتجسس إلى استخدام الأموال الهاربة في تأسيس شركات وهمية لمزاولة الأعمال غير المشروعة، وتنفيذ بعض العمليات التخريبية أو التدميرية الموجهة إلى أنظمة أو حكومات معينة في مختلف الدول وتستخدم بعض الأحزاب والفرق السياسية حصيلة أموال تجارة المخدرات وتزييف النقد المحلي والأجنبي في تمويل عملياتها العسكرية ضد نظام الحكم في إطار الصراع على السلطة كما هو الحال في عدد من الدول التي اشتهرت بزراعة وتجارة المخدرات[٢٥].

([٢٤]) د. احمد سفر، مصدر سابق، ص٦٩ .

([٢٥]) هاني سرحان، حوار مفتوح حول تطبيق أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ١٦ – ٦ - ٢٠٠١ ، القاهرة، مصر، ص٣ .

المبحث الثاني
ظاهرة غسيل الاموال في العراق :-

اولاً : الاثار المترتبة لظاهره غسيل الأموال على اداء الاقتصاد العراقي

تعد ظاهرة غسيل الأموال آفة العصر. وأم الجرائم، وهي جريمة منظمة لها اساليبها ومناهجها وتعد من اخطر الجرائم المالية بسبب انعكاساتها المباشرة على الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية والاخلاقية على مستوى الافراد والمجتمع والمؤسسات، وهي واحدة من ابرز المشكلات الاقتصادية تعقيداً لانها تسهم في تعظيم حالة اختلال التوازن والاستقرار اللذين يعدان الركيزة الاساسية لتحقيق مجتمع الرفاهية والتنمية والتطور([٢٦]) .

يمكن القول ان هذه الظاهرة لم تكن مألوفة ومعروفه في العراق وان وجدت فهي حالات فردية لا يمكن النظر اليها والتعامل معها على اساس انها ظاهرة ملموسة ومعروفه الا انه في نهاية عقد التسعينات وبدأيه الالفية الثالثة بدا الحديث عن هذه الظاهرة ولو بشيء محدود بسبب ضعف قدرة القطاعات الإنتاجية على توفير السلع والخدمات مما نشأ بما يسمى بالسوق السوداء وعمليات تهريب نفط وسلع من العراق بسبب الحصار الاقتصادي .

اما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وما شهده العراق من غياب للحكومة بكل مؤسساتها وما خلفه الاحتلال من تدمير للبنى التحتية وانكشاف السوق العراقية ادى ذلك الى ان يكون العراق بيئة ملائمة لوقوع الجرائم من جهة وغسيل الاموال من جهة اخرى ، وبالإمكان تصنيف ذلك الى([٢٧]):-

١ـ البيئة الداخلية

حيث هيأت الاجواء بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وغياب الدولة بكامل اجهزتها ومؤسساتها الى ولادة هذه الظاهرة وبالهواء الطلق لغياب دولة القانون والاجهزة الرقابية وسياسة الاغراق والسوق السوداء وانكشاف السوق العراقية امام الاسواق العالمية بما فيها سلع جديدة ورديئة فضلا عن فتح الحدود العراقية مع العالم بدون قيد او شرط ويدعم ذلك سهولة تداول الاموال وتحويلها الى الخارج وضعف القطاعات الانتاجية على توفير السلع والخدمات وتوقف العديد من الانشطة الاقتصادية اما بسبب التخريب او التدمير أو المواد الأولية او انقطاع لتيار الكهربائي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والانفلات الامني وعدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم للعمل بها وشيوع تجاره الممنوعات والسلع غير الخاضعة للرقابة وتزايد معدلات الجريمة بكل انواعها.

٢ـ البيئة الخارجية

لقد تفاعلت مكونات البيئة الداخلية مع مكونات البيئة الخارجية لخلق بيئة ملائمة لولادة ونمو ظاهرة غسيل الاموال في العراق حيث ان عملية سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي بعد انكشاف السوق العراقية ادى الى تكوين الارض الخصبة لهذه الظاهرة وان العالم يشهد تطوراً ملموساً في هذه الظاهرة فاصبح العراق الملاذ الامن للقيام بالجريمة او غسل الاموال من قبل المافيا العالمية ، فضلا عن الاسواق الجديدة التي انشئت في العالم بظل العولمة وليس لها موقع جغرافي يمكن السيطرة علية وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية في العالم واعلان بعض الدول قبولها الاموال غير المشروعة وتقديم التسهيلات لها مقابل فوائد عالية مما يمكنها من الحصول على ربحية عالية دون رقابة ومسألة قانونية.

وهناك العديد من المصادر التي تصب في وعاء الاموال غير المشروعة في العراق من اهمها الاتي :-

- سرقات المصارف والبنوك بعد احتلال العراق والتي قد تمثل نسبة عالية في تكوين وعاء غسيل الاموال في العراق.

---

[٢٦])هاشم محمد العكروب ، ظاهره غسيل الاموال وسبل مواجهتها مع اشارة خاصة الى العراق . جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية ، المجلد ٣ العدد ٥٤ ، السنة ٢٠١٠،ص ٥.

[٢٧])سالم محمد عبود ، ظاهره غسيل الاموال _ المشكلة _الاثار _المعالجات مع اشاره الى العراق ،جامعة بغداد ، دار المرتضى للنشر ،٢٠٠٧ ،ص٢٠

- الاموال المتأتية من سرقة وتهريب الاثار الثمينة وبيعها في الاسواق العالمية .
- تهريب المكائن والآلات والمعدات والمصانع الى الخارج .
- تهريب النفط ومشتقاته .
- الغش الصناعي والتجاري بعد انكشاف السوق العراقية وغياب دور الدولة ومؤسساتها .
- عصابات السرقات والخطف .
- الاموال المخصصة لإعادة الاعمار التي تتجه نحو اقامة مشاريع وتقديم خدمات وهمية
- المتاجرة بالمخدرات
- الرشوة والفساد الاداري ،والتربح من الوظائف العامة
- الاموال التي كانت بذمة مسؤولي المالية في بعض مؤسسات الدولة خلال الحرب الاخيرة
- الشركات الوهمية .

ثانياً : الاثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الاموال في العراق .

١ : الاثار الاقتصادية .

هناك مجموعة من الاثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها ظاهرة غسيل الموال في العراق اثناء وقوع الجريمة او غسيل الاموال لان معظم الاموال المغسولة اما سرقة المصارف والبنوك او تهريب مكائن والآلات والمعدات ومصانع وسيارات واثار الى الخارج او دخول بضائع مغشوشة الى الاسواق العراقية وهذا كلة يزيد من الاثار الاقتصادية السلبية وميز الظاهرة عن الظواهر العالمية على الرغم من حداثة الظاهرة في العراق الا ان تجاذب عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ادى الى انطلاقها بسرعة فائقة ومن الاثار الاقتصادية السلبية هي ([٢٨])

1- ان الظاهرة ادت الى اضعاف الدخل القومي من خلال ما يأتي

أ- استنزاف رؤوس الاموال (العملات الصعبة) التي تمت سرقتها من المصارف وتحويلها للاستثمار في خارج القطر.

ب- الاثار الناجمة عن تهريب المكائن والآلات والمعدات والمصانع الى خارج العراق وبيعها بأسعار منخفضة وهي تمثل راس مال ثابت ومهم .

ج- المساهمة في تعطيل المشاريع الصناعية مما افقد البلد طاقته الانتاجية التي هي اصلاً منخفضة .

د- ضعف القطاعات الانتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار.

2- ان هروب رؤوس الاموال الى الخارج ادى الى اختلال التوازن بين الادخار والاستهلاك وهذا سيجعل الدولة ملزمة بالتحويل الخارجي مما يزيد من المديونية

3- عدم الاستقرار النقدي (سعر الصرف) والخوف من تقلبات مستقبليه مما يعني قيام الافراد بشراء العملات الاجنبية وادخارها داخل او خارج العراق .

4- سوء توزيع الدخل وتركزه بيد فئة طفيلية قليلة اثر سلبا في العدل الاجتماعي .

5- ان ادخال السلع المغشوشة الى السوق العراقية ادى الى قتل الصناعة الوطنية وفقا لمبدا ابن خلدون (السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة) .

6- السيطرة على السوق المحلي في يد فئة قليلة من اصحاب المشروعات الوهمية .

٧- التأثير سلبياً على ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الدولة وانتشار البطالة ، وتأسيساً على تأثير هذه الظاهرة على مجتمعاتنا توجب اتخاذ اجراءات كفيلة تحد من اخطارها .

٨- انخفاض الموارد المالية نظراً لهروب رؤوس الاموال في ظل ظاهره غسيل الاموال للتهرب من دفع الضرائب او توظيفها في مشاريع محرمه قانونياً وما ينجم عن ذلك .

---

[٢٨]) بلاسم جميل خلف ،ظاهرة غسيل الاموال وانعكاسها على الاقتصاد العراقي ، بحث منشور في وقائع طاولة المدى المستديرة في كردستان(الاولى).

٢: الاثار الاجتماعية.

لقد ادت ظاهرة غسيل الاموال في العراق الى بروز جمله من الاثار السلبية على صعيد المستهلك والمجتمع العراقي ومنها ([29]):

١- تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية التي كان يشار لها بالبنان في العراق وتخريب النسيج الاخلاقي
٢- ظهور حالات الاختطاف والاغتيالات حتى بعد دفع المبالغ المالية
٣- اختلال توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكله الفقر وتدني مستويات المعيشية للغالبية العظمى من ابنا الشعب العراقي
٤- ساهمت في انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية والفساد الاداري والرشوة وغير ذلك
٥- ساهمت في تخفيض المستوى المعاشي المواطنين من خلال توفير السلع والخدمات المغشوشة والتي تباع بأسعار مقاربه لمستويات الدخول ولكنها لم تدم طويلاً مما تصبح عبء على المستهلك نفسه
٦- تخريب المجتمع من خلال تجاره المخدرات والذي كان العراق قبل عام 2003 يعد من البلدان الخالية من استخدام المخدرات ولايوجد ما يشير الى عكس ذلك
٧- ازدياد معدلات الجريمة في العراق وتنوعها وتشابكها(سياسيه اقتصادية امنية وارهابية وغيرها)
٨- دفع الشباب على عدم احترام الحكومة المحلية واضعاف الثقة بها ومن ثم ارتكاب الجريمة وعدم احترام الامن الاجتماعي الامر الذي يجعل الحكومة المحلية ان توجه جل اهتمامها الى مكافحة الجريمة والمجرمين بدلاً من ان توجه هذا الاهتمام الى المشاريع التنموية وتحقيق الرفاهية للمواطنين العراقيين .

ثالثا : الاجراءات المقترحة لمعالجة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي .

هناك مجموعة من الاجراءات التي على الدولة اتخاذها لمواجهه ظاهره غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي وهي كالاتي[30] :

١- تهيئة نظام رقابي متكامل مع تدريب الملاكات ومراقبة سلوكيات الموظفين ومستوى حياتهم.
٢- التحري المتواصل على سير الاعمال المصرفية وخاصة تلك التي تدخل فيها كمية كم النقود الكترونية ، وكذلك مراقبة الاقتراض واعادة الاقتراض بغية الحصول على المعلومات الضرورية عن العمل الذي يطالب بقروض مقابل ضمانات وغير ذلك .
٣- ضرورة العمل على اصدار قانون خاص بمكافحة ظاهره غسيل الاموال في العراق .
٤- ضرورة التقيد بتدرج وتسلسل الهيكل التنظيمي والاداري المترابط في العمل المصرفي مع وضع حدود واضحة للمسؤوليات والمهام ،لإيجاد نوع من الرقابات المتواترة ، وهذا ما يكبح من استخدام المتحايلين والمجرمين للتسهيلات المصرفية في سبي غسيل الاموال والانفلات من السلطات الرقابية.
٥- انشاء هيئة وطنية لمكافحة غسيل الاموال في العراق في كافحه المحافظات العراقية تقع على عاتقها مراجعة عمل البنوك كافة مع تدقيق في مصادر اموالها ووسائل غسلها وقيامها بالاتصال مع الشركات والهيئات الرقابية الخارجية بهدف تبادل المعلومات والتنسيق حول الاجراءات الرقابية .
٦- رفع كفاءة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية من خلال اعطاء البنك المركزي دوراً في مكافحة غسيل الاموال وليس فقط مقتصراً على ايجاد الاطر القانونية والاجرائية وتفتيش ارصدة مجهولة

---

[٢٩])اسعد حمود السعدون ، ظاهره التهريب في العراق : وقائع الحلقة النقاشية التي اقيمت في مركز دراسات الخليج العربي : جامعة البصرة : من ١٤-١٥/١٢/٢٠٠٠.

[٣٠])خولة رشيد حسن ، غسيل الاموال – المفهوم – الاساليب- الاثار الاقتصادية ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، بغداد ،العدد ١٦،كانون الاول ،٢٠٠٥.

المصدر في البنوك التجارية على نحو مستمر والتحري عن الارصدة العملاء المتجمدة لفترات طويلة سواء كانت الدائنة والمدينة .

٧- الرقابة على حركه الاموال من حيث بعض الانشطة المالية والمهن والعمليات المالية على نحو خاص مع اخضاع المؤسسات المالية للأشراف والرقابة الى جانب تدقيق في أي عملية استثمارية تتم من جانب الدولة او الشركات او الاشخاص لا يعرف تأريخها او طبيعة عملها او مصدر اموالها .

٨- العمل على دعم الجهود الدولية في مجال محاربة الظاهرة خاصة في مجال التعاون بين الخبراء الدوليين مع عقد المزيد من المؤتمرات والندوات لاتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها .

٩- على كل مصرف تزويد سلطه النقد بتقرير يومي بجميع الحوالات الواردة التي تبلغ او تزيد قيمتها على عشرة الالف دولار أمريكي

الاستنتاجات

١- ان ظاهرة غسيل الاموال في العراق حديثة الولادة الا انها تنمو بشكل سريع بسبب ملائة البيئة الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة .
٢- عدم وجود قوانين وتشريعات تحد من هذه الظاهرة في العراق .
٤- لقد تصدرت تجارة المخدرات المرتبة الاولى في غسيل الاموال في العالم بينما في العراق كان لسرقة المصارف والبنوك المرتبة الاولى .
٥- ان انكشاف السوق العراقية ساهم هو الاخر في غسل الاموال في العراق يساعد في ذلك انفتاح الحدود مع دول الجوار وبدون أي عائق امني او مالي او اداري او قانوني.
٦- اظهرت الدراسة ان بعض مكونات وعاء الاموال القذرة هي سرقات المصارف والبنوك وتهريب المكائن والآلات والمعدات والمصانع والمعامل والاثار بعد الاحتلال وهذه حاله نادرة في حين لم نلحظ ذلك في الدول الاخرى .
٧- هناك اهتمام عالمي وعلى صعيد كل دولة للحد من هذه الظاهرة من خلال التشريعات والقوانين والأنظمة واجهزة الرقابة وغير ذلك وهذا غير موجود في العراق .
٨- لقد اطلقت تسمية غسيل الاموال على انه آفة خطيرة... وام الجرائم وذلك لأثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .مما يتطلب تضافر الجهود للخلاص من هذه الافة الخطيرة .
١١- ضعف المؤسسات المالية والنقدية من حيث كوادرها العلمية والفنية والادارية وكذلك ضعف قوانينها وتشريعاتها مساهمه في تنامي ظاهرة غسيل الاموال في العراق .
١٢- بإمكان الافراد والشركات الوهمية بتحويل ما يريدون تحويله من عملات صعبه من والى العراق عبر اجهزة الصيرفة الخاصة والتي لا رقيب عليها ولايوجد ما يمنعها او ينظم عملها .
١٣- ان ظاهرة غسيل الاموال تؤدي الى تفشي الجريمة وانعدام الامن مما يعني وجود اعباء مالية تتحملها الحكومات لمحاولة الحفاظ على الامن باعتباره احد الركائز الاساسية للرخاء والتنمية.

التــوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فأننا نوصي بالاتي :-
١- المستوى التنظيمي ويتمثل في اصدار الانظمة والقوانين لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال ، وتفعيل دور الجهات القضائية ومنح صلاحيات تحريم ومعاقبة المؤسسات المالية المتورطة ومصادرة الاموال ومعاقبة الجناة وتطوير الاجراءات القانونية التي تنظم انشطة البنوك والمؤسسات المالية والشركات .
٢- المستوى المالي والرقابي للمصارف وذلك عن طريق تطوير الرقابة المالية من قبل البنك المركزي والجهات المتخصصة الاخرى على انشطة البنوك والشركات والتأكد من تطبيق القوانين والانشطة ومراقبة التدفقات المالية الداخلة والخارجة ورصد حركة الاموال غير المشروعة من خلال استحداث اليات عمل مصدرية حديثة تتضمن شفافية مصادر رؤوس الاموال ،،، وفي الواقع ذاته تحرص على سرية المعاملات من خلال تدريب وتطوير .
٤- الابتعاد عن الانشطة التي تتعامل مع الجهات اجنبية تحت غطاء الاعمار او شركات التصدير والاستيراد وذلك من اجل تفعيل البناء المؤسسي.
٥- السيطرة على المنافذ الحدودية ومنع عمليات تهريب السلع او الاموال او دخول البضائع الممنوعة سواء السلع المغشوشة او المخدرات الممنوعةً.

٦- تشكيل هيئة متخصصة بغسيل الاموال ورفدها بالكوادر العلمية والفنية والادارية ولها صلاحيات مطلقة تعمل على عدم وقوع الجريمة من جهة وكشف مرتكبي الجرائم السابقة من جهة اخرى على ان تشمل الكوادر العلمية من المختصين بالسياسة النقدية والسياسة المالية والتجارية الصناعية والعدل وحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني .

٧-ضرورة منع هذه الفئة الضالة التي لا تريد خيراً للعراق من السيطرة على وسائل الاعلام (التلفاز والصحف والاذاعات) لتخريب فكر المستهلك .

٨- الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة مع الاخذ بالحسبان الخصوصية العراقية .

١٠- ضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة للقضاء على الفساد الاداري في العراق لأنه اهم عوامل نمو هذه الظاهرة .

١١- ضرورة التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة للحد من هذه الظاهرة.

المصـــــــــــــادر

([1]) New anti - Money Laundering Unit setup, Flagship E - Commerce Ltd, Belfast, Ireland, 1 - July 2003, Internet,

2- د. احمد سفر ، المصارف وتبيض الأموال تجارب عربية وأجنبيـة ، اتحاد المصـارف العربية ، 2001

3- الموسوعة الأمنية العربية ، غسيل الأموال في العالم وتداعياته السلبية ، انترنيت .

4- المنظم السعودي، إعادة تشكيل إجراءات مكافحة الغسيل للحد من جريمة العصر، جريدة الرياض الاقتصادي ، العدد/ 12873 ، 19 سبتمبر 2003 ، انترنيت .

5- جمال الطيب عبد الملك ، مكافحة غسيل الأموال ، نشرة التجارة والتنمية ،2002 ،انترنيت

6- إيمان عبد خضير ، المصارف وظاهرة غسيل الأموال ..... الآثار والمعالجات، وقائع غير منشورة للمؤتمر العلمي المالي الأول ، مايس / 2002 .

7- غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي الآثار وجهود المكافحة ،انترنيت، .
http://www.GuifCoop.com

8- فلاح حسن ثويني ، باسم عبد الهادي ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الصعيد الدولي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد/ 40 ، تموز/ 2002

9- محسن حمد الخضري , غسيل الاموال , مجموعه النيل العربية , القاهرة ,2003.

10- محمد علي العريان , عمليات غسيل الاموال , واليات مكافحتها ,الإسكندرية , دار جامعه الجديدة للنشر , 2005

11- شفيق ابراهيم حداد , غسيل الاموال المفهوم الطرق الاثار الاقتصادية , عمان – الاردن , 2009,

12- رمزي القسوس , غسيل الاموال جريمة العصر ...دراسة مقارنه , دار وائل للنشر , ط1 , عمان – الاردن , 2002

13- صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية، قضايا اقتصادية معاصرة، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع، 25 – 6 – 1998 ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص85.

14- محسن أحمد الخضيري : غسيل الأموال، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، الطبعة الأولى 2003 .

15- هاني سرحان، حوار مفتوح حول تطبيق أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، 16 – 6 - 2001 ، القاهرة، مصر.

16- هاشم محمد العكروب , ظاهره غسيل الاموال وسبل مواجهتها مع اشارة خاصة الى العراق . جامعة الموصل , مركز الدراسات الاقليمية , المجلد 3 العدد 54 , السنة 2010

17 - سالم محمد عبود , ظاهره غسيل الاموال _ المشكلة _الاثار _المعالجات مع اشاره الى العراق ,جامعة بغداد , دار المرتضى للنشر ,2007 .

18- خولة رشيد حسن , غسيل الاموال – المفهوم – الاساليب- الاثار الاقتصادية ,مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية , بغداد ,العدد 16,كانون الاول ,2005.

19- اسعد حمود السعدون , ظاهره التهريب في العراق : وقائع الحلقة النقاشية التي اقيمت في مركز دراسات الخليج العربي : جامعة البصرة : من 14-2000/12/15.